إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق

د. رزيقة غراب

جامعة سطيف 1

ملخص:

ان استمرارية الارتفاع المتزايد لفاتورة المواد الغذائية، من جهة، وانخفاض الإيرادات النفطية (الناتج عن الأثر المزدوج: انخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار) التي كانت تسمح لنا بشراء المواد الاستهلاكية، من جهة أخرى، لدليل قاطع على أن الجزائر تواجه أبعاد خطيرة نحو أزمة غذائية.

وعليه فإن التنمية الفلاحية أصبحت اليوم أكثر من ضرورة ومن أولى الأولويات، فهي مستقبل الجزائر والأجيال القادمة.

الكلمات المتاحية: الأمن الغذائي، الأمن الغذائي المستدام، الجزائر

Résumé :

Si on considère la facture des produits alimentaires sans cesse croissante , et tenant compte de la diminution des recettes des hydrocarbures (effet cumulés : diminution de la production et des prix) qui nous permet d'acheter de quoi manger , on peut affirmer que l'Algérie aujourd'hui est considéré comme un pays qui risque une crise alimentaire.

A cet effet , le développement de l'agriculture est aujourd'hui plus d'une nécessité ;une priorité car il y a va de l'avenir de l'Algérie et des générations futures.

Mots clés : Sécurité alimentaire, Sécurité alimentaire durable, Algérie

مقدمة

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.

إشكالية البحث

لقد حذرت دراسات حول السياسة الزراعية والأمن الغذائي من مواجهة الجزائر لتحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة في ظل تبعيتها للخارج، حيث أصبحت قيمة الواردات الغذائية في تزايد مستمر، إذ سجلت أكبر زيادة (61.03 %) بانتقالها من6,05 مليار دولار سنة 2010 إلى ما يزيد عن9,75 مليار دولار سنة2011، وهو ما يمثل 19% من إجمالي الواردات التي تجاوزت 46 مليار دولار في سنة 2011، وهي مرشحة لبلوغ15 مليار دولار في نهاية سنة 2015 .[1]

كما صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في المرتبة 73 وراء كل من تونس في المرتبة50 والمغرب في المرتبة 59،,من حيث توفرها للأمن الغذائي، من بين 105 دولة في العالم، وتم تقدير تنقيطها ب 5,4 على 100.

ووفق تصنيف صادر مؤخرا عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة "Economiste" البريطانية الذي رتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي، احتلت الجزائر فيه المركز 8 عربيا و70 عالميا من بين 109 دولة ، بعد كل من الكويت التي تصدرت الدول العربية، وجاءت بالمرتبة 28 عالميا، تلتها الإمارات بالمرتبة 30 عالميا، ثم السعودية بـــ32 عالميا، تونس 54 عالميا، الأردن 59 عالميا، المغرب 63 عالميا، مصر 66 عالميا[2].

إن ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية الغذائية، خاصة من المواد الأساسية، إذ بلغت فاتورة الحبوب على سبيل المثال في الثلاثي الأول من سنة 2014م، 543,96 مليون دولار مقابل462,31 مليون دولار لنفس الفترة لسنة 2015م مما سجل ارتفاع بنسبة 17,66%، أضحى يهدد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في الوقت الذي تدهورت فيه أسعار البترول وتصاعدت مخاوف عدم صمود الدينار الجزائري. وفي هذا الإطار جاء هذا المقال ليحاول الإجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن للجزائر أن تضمن أمنها الغذائي المستدام؟

وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة هي:

ما هو الأمن الغذائي؟ ما هي مقوماته؟ ما هي العوامل المؤثرة فيه؟ ما هي الفجوة الغذائية وما هي أبعادها؟ ما علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الزراعية المستدامة؟ ما هي الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية استقرار الأمن الغذائي المستدام بالجزائر الذي أضحى مهددا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء و عدم استقرارها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية، لتفسير أبعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها.

وللإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به.

المحور الثاني: الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

المحور الثالث: الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت مابين 1972ـــــــ1974، حيث عرف الأمن الغذائي من طرف المؤتمرين ب :" زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج و تحقيق الاستقرار الأكبر للموارد الغذائية المتاحة [3] "

أولا: مفهوم الأمن الغذائي:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لتباين وجهات النظر لهذا المفهوم ، إلا أنها لا تختلف اختلافا جوهريا عن بعضها البعض و من أهم هذه التعاريف نذكر:

تعريف البنك الدولي سنة 1986 : " الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة[4] "

تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة1996: " الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة و صحيحة[5] "

ـــ يعرف الأمن الغذائي بأنه:" قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع[6] ".

يعرف الأمن الغذائي بأنه:" قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستيراد الآمن غير المتعرض للتذبذب أو الأخطار من الخارج[7]"

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على قدرة الدولة على ضمان توفير المواد الغذائية لمواطنيها و بشكل منتظم

مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو:" أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتهاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكيات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد و بأسعار تتوافق و مستويات دخولهم بصورة مستمرة و مستدامة.

مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه:" قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا[8] "

مفهوم آمان الغذاء:

عرفت منظمة الصحة العالمية آمان الغذاء على أنه:" توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع والغذاء اللازم لضمان الغذاء الآمن والموثوق به صحيا والملائم للاستهلاك[9] .

يتضح من خلال هذا التعريف أن قضية آمان الغذاء عبارة عن مجموعة من العمليات المتتالية والمتكاملة بدء بعملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك.ـــــ **مفهوم نقص التغذية:** يعني احتواء الغذاء على سعة حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية.

مفهوم سوء التغذية: يعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية من البروتينات والنشويات وغيرها.

مفهوم التبعية الغذائية: تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد.

ثانيا: ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى التي تجتمع في توفير الأمن الشامل للفرد منها:

الأمن الاجتماعي: يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن الاجتماعي فكل منهما يكون سببا في إحداث الآخر، و انعدام أحدهما يؤدي إلى انعدام الآخر.

الأمن المائي: يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، و يعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من نقص المياه.

الأمن البيئي: أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية.

ثالثا: مقومات الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي وتصنف في:

1ـــ المقومات الإنتاجية: المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها

2 ـــ مقومات القدرة الشرائية : القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء الغذاء، وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية.لذا أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء.

رابعا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها[10]:

1ـــ العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذ يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلال مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى .

2ـــ العوامل الطبيعية:

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- دور الإنسان في الاستتراف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة ، والذي له أثرا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعية.

3 ــ الخيارات التنموية الكلية

تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة ، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

خاسا :الفجوة الغذائية وأبعادها

لمعرفة الفجوة الغذائية يجب التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، ليس هو تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا، ويعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي:

"أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[11].

ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي على الشكل التالي: **الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني ÷ الاستهلاك الكلي) x 100**

الفجوة الغذائية:

" تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية ، وبين ما يكفى الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان ، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية"[12].

الفجوة الغذائية الفعلية= مجموع الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

الفجوة الغذائية الفعلية= نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية

نسبة الفجوة الغذائية = 1 ـــــ نسبة الاكتفاء الذاتي

ـــــ أبعاد الفجوة الغذائية:

يمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و فيما يلي جدولا يضم جملة من المواد الرئيسية كما جاءت في منظمة الغذاء و الزراعةFAO سواء المنتجة منها محليا أو المستوردة لتلبية الطلب المتزايد أو المواد المصدرة .و فيما يلي نحاول وصف ظاهرة الفجوة الغذائية بيانيا وتحليلها ، بناءا على معطيات فلاحيه للفترة الممتدة بين 1980ــ2008.

جدول (01):الإنتاج الغذائي(1000§)، الصادرات و الواردات الغذائية للسنوات 1980ــ2008

السنة	الإنتاج الغذائي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة	السنة	الإنتاج الغذائي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة
1980	1457892	50254	1821955	1771701	–	1995	2215478	75750	2200617	2124867	1,0192
1981	1521478	31528	1846963	1815435	1,0247	1996	2267752	96240	2280319	2184079	1,3805
1982	1491498	119917	1924901	1804984	0,9942	1997	2019789	34922	3050094	301572	1,3805
1983	1484062	123605	2038385	1914780	1,0608	1998	2422877	107091	2771039	2663948	0,8835
1984	1371968	71955	1872209	1800254	0,9402	1999	2837482	135997	2418054	228057	0,8566
1985	1416036	37668	1846963	1809295	1,0050	2000	2278101	38873	2358144	2465852	1,0805
1986	1539128	47930	1702904	1654974	0,9147	2001	2606288	35342	2374758	2414750	0,9793
1987	1910799	57468	2049713	1992245	1,2038	2002	2665671	39475	2705244	2250088	0,9318
1988	1907799	26006	1697653	1671647	0,8391	2003	2502189	50520	2680762	2296492	1,0206
1989	1875423	29674	1790785	1761111	1,0535	2004	2735493	80070	3519664	2346317	1,0217
1990	1784894	29294	1807356	1778062	1,0096	2005	2741903	928817	3419409	2665671	1,1361
1991	1999440	34445	2982742	2948297	1,6582	2006	2854769	102597	3604459	3501862	1,3137
1992	1978967	49987	2168531	2118544	0,7186	2007	3021548	83136	4476999	4393563	1,2547
1993	2314781	52739	1995888	1943149	0,9172	2008	3255476	102597	3604459	4551412	
1994	2322526	75750	2200617	2084867	1,0729	–	–	–	–	–	–

المصدر :منظمة الغذاء و الزراعة FAO

من الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

أن الإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني قد تطور بصورة متزايدة ولكن مضطربة، أن الإنتاج الغذائي غير كافي لتغطية الطلب الغذائي المحلي، حيث الواردات تفوق حجم الإنتاج المحلي، وهذا ما يوضح حدة الفجوة الغذائية وخطورة الوضعية الأمنية الغذائية، أما حجم الصادرات فهو ضعيف إذا ما قورن بحجم الواردات.

وفي دراسة قام بها الدكتور عامر عامر [13] حول نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث قام بصياغة نموذج للفجوة الغذائية وقدر معالمه بمساره في المستقبل بطريقة الانحدار ثم بطريقة RIMA(2,1,1) مستعملا في ذلك حزمتي الحاسوب Eviews وMinitab ، توصل إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق ARIMA(2,1,1) وخلصت دراسته أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يعني أن المشكلة الغذائية تتطور نحو الأسوأ. والجدول الموالي يوضح توقعات تطور الأزمة الغذائية للفترة 2009- 2016.

جدول(02) التوقعات باستخدامARIMA(2,1,1) و نموذج الانحدار(مليار دولار)

السنة	التوقعات باستخدام ARIMA(2,1,1)	التوقعات باستخدام نموذج الانحدار
2009	3987,139	3045,243
9210	3593,312	3098,919

2011	3422,841	3152,595
2012	3401,992	3206,271
2013	3445,895	3259,947
2014	3509,069	3313,623
2015	3574,637	3367,299
2016	3638,647	3420,975

المصدر:.عامر عامر، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر مجلة الباحث العدد08،، 2010

من خلال تحليل نتائج التنبؤ بالفجوة الغذائية (كما هي موضحة في الجدول) توصل الباحث إلى أن في سنة 2009 بلغت 3987,13 مليون دولار، و ستبلغ في سنة 2012 قيمة 3401,992 مليون دولار أي بمعدل نمو سنوي ثابت قدره 2,32% ويتوقع هذا النموذج أن يبلغ قيمة الفجوة الغذائية ضعف ما كانت عليه سنة 1996 وذلك بعد حوالي 14سنة.

ـــ الآثار المترتبة على أزمة الأمن الغذائي:

من المعروف أن تدهور أوضاع الأمن الغذائي تؤثر في القرار السياسي، وتزيد من فعالية استخدام الغذاء كسلاح من جانب الدول المصدرة له أو المانحة للمعونة الغذائية، وتاريخ الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية تشير إلى أي حد تم استخدام الغذاء كأداة من أدوات النفوذ، أو كحافز لدعم نمط من السلوك السياسي، وذلك بسبب المعونات أو التهديد بسحبها كعقوبة سياسية كما حدث في مصر بعد يونيو 1967عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على وقف اتفاقيات فائض الحاصلات الزراعية، كعقوبة بحجة قيام مصر بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وأصدقائها.

المحور الثاني: الأمن الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة

استقطبت مسألة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة اهتماما كبيرا على كافة المستويات العالمية والعربية والوطنية، سواء من الجوانب النظرية والأكاديمية أو الجوانب التطبيقية والإجراءات العملية وسبب هذا الاهتمام ليس فقط أن الغذاء حق لكل مواطن وجوهر بقاء الإنسان، بل لفشل الجهود المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول.

التنمية الزراعية المستدامة:

ألاستدامة : هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومع مرور الوقت ، تنطوي فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة على مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وكذا مسألة الأمن الغذائي، هذا ما أكده مؤتمر قمة الأرض الذي أنعقد في مدينة ريودي جانيرو عاصمة البرازيل عام 1992م (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة).

ويمكن تعريف الزراعة المستدامة كما يلي[14]:

التنمية الزراعية المستدامة: هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إن أمكن الأمر.

أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

يمكن صياغة الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة كما وصفها الإتحاد الدولي لمنظمات الزراعة المستدامة كما يلي:

- إنتاج غذاء آمن بكميات كافية ذو قيمة غذائية عالية خل من المتبقيات الكيماوية الزراعية .
- زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها على المدى البعيد.
- التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية .
- تطبيق دورة مغلقة لإنتاج واستخدام الأسمدة العضوية
- مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية من حيث العلاقة السوية بين المنتج والمستهلك
- التقليل إلى أقصى حد من التلوث الذي ممكن أن يسببه النشاط الزراعي.
- إمداد العاملين في إطار الزراعة المستدامة باحتياجاتهم الضرورية

معوقات التنمية الزراعية المستدامة:

إن العوامل التي عملت على الحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة عديدة نذكر منها:

- الزيادة السكانية و ما يترتب عنها
- غياب إستراتيجية تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الزراعية
- تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة
- تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجاري الأنهار بالملوثات الحيوية والكيميائية
- تلوث مياه السواحل، والأراضي بالمخلفات الصناعية و الصرف الصحي، وبالنفايات الصناعية
- غياب سياسة صارمة تمنع قطع الأشجار وإزالة المزروعات
- تردي إنتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة
- قلة الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي .

المحور الثالث: الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات ، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة وتحديها، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة.

إن أي إستراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها.

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة. وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.

الهدف الثاني: تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية.وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري .

الهدف الثالث: أن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيـــق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأ نّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية .

عند تحليل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الإستراتيجية و هي:

1ــ شمولية وتكامل سياسات و برامج الأمن الغذائي

2ــ التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي

3ــ دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها.

4ــ توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة

5ــ تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا مراكز ،إعداد برامج، للتدريب والإرشاد الزراعي.

6ــ إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق و الطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن.

7ــ العمل على تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي

8ــ إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مسويات معينة من الاكتفاء الذاتي.

9ــ حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة.

الخاتمـــــــــــــة

إن مشكلة الأمن الغذائي بالجزائر، بالرغم من المجهودات المبذولة، أصبحت تأخذ أبعادا خطيرة يوما بع الآخر، وذلك بالاعتماد الشبه الكلي على الاستيراد من الأسواق العالمية، للسلع الغذائية بمختلف أنواعها، خاصة المواد الأساسية.

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في:

1ــ إن الإنتاج الزراعي الجزائري لا يزال قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، وما زالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 1984 مليون دولار سنة 1980 إلى 2600,2 مليون دولار سنة 1996 إلى 3007,44 سنة 2006 ثم إلى 6,05 مليار دولار سنة 2010 وأخيرا إلى 9,75 مليار دولارسنة 2011 و تتقلص قليلا خلال 2012 لتصل إلى 6,53 مليار دولار فهي مرشحة لبلوغ 46 مليار دولار سنة 2015.

ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة حجم العجز الغذائي (الفجوة الغذائية) من 1864,5 مليون دولار سنة 1980 إلى 2886,4 ملين دولار سنة 1994 لتنخفض قليلا إلى 2464,4 مليون دولار سنة 1996 لتصل إلى 3580,25 مليون دولار سنة 2006 أي بمعدل سنوي متوسط قدره 3,9% للفترة 1980 ــ 2006 و يتوقع أن تبلغ قيمة الفجوة الغذائية ضعف ما كانت عليه بعد حوالي 14سنة.

2ــ لقد تبين أن العجز الغذائي سيتضاعف السنوات القادمة، وهذا يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة تتطور وتتفاقم في وقت تهور أسعار البترول.

التوصيـــــــات

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تخفف من حدة العجز الغذائي وهي:

أولا : من جانب الطلب محاولة التأثير على النمط الاستهلاكي للمواطنين ولو في الفترة القصيرة الأجل، لأن واقع تدهور مستوى الغذاء كما ونوعا يجعل التركيز على جانب الطلب أمرا مشكوكا في فعاليته في الفترة الطويلة الأجل.

ثانيا: من جانب العرض، يجب العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وذلك من خلال:

ـــ دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي

ـــ استغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال، والقيام باستصلاح مساحات جديدة خصوصا في الهضاب العليا وفي المنطق الصحراوية.

ـــ التحكم السليم في الموارد المائية وجمعها وحسن استغلالها

ـــ تطوير البحث العلمي وتعميم الخبرات في مجال الإرشاد خاصة في الحبوب لاختيار واستخدام البذور المحسنة وكذا استخدام الأسمدة لتحسين مردود الأراضي.

ـــ دعم الزراعات الإستراتيجية و في نفس الوقت تشجيع ودعم منتجات التمور والحوامض والزيتون، التي إذا ما قورنت بغيرها، لها حظوظ في اقتحام الأسواق الخارجية.

الهوامش

1 ـــ وكالة الدراسات الاقتصادية حول الأمن الغذائي العالمي في سبتمبر2012

WWW.elkhabar.com/ar/economie/ 301123/.html(05/09/2012)

2ـــ قضايا وآراء في موضوع الأمن الغذائي، مع مجموعة من الاقتصاديين و المهندسين الفلاحين، حصة تليفزيونية، 21 /2014/12

3– http://oudjda-portail.net/ma/wp-content/upl(oads- 16/04/ 2012 / dr .eldjanati-j.jpg)

4– Simon . Maxwell and Frankenberger n.d/part.3word bank 1986

5ـــــ تقرير منظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة المنعقد في روما سنة1996.

6–Mouloud Slougui :Politique Algérienne en matière de sécurité alimentaire , CREAD,Alger , 1988 p 141.

7ـــ عبد الكريم صالح عمران مقال ، الأمن الغذائي ، على الموقع : www.grenc.com/ show article_main.cfm ?id=12948

8ـــ المركز الوطني للمعلومات " مادة معلوماتية في الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية ،2005،ص 2. من موقع : http ;//www.yamen-nic.nfo/contents/agric/studies/4pdf

9ـــــ منظمة الأغذية و الزراعة ، مرجع سبق ذكره ،ص 82.

10– : Joachin Von Braun , " Employment for Poverty Reduction & Food Security , IFPRI, Washington , USA ,1995.

11– www;univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/concepts.htm

12 ـــ يعقوب سليمان: مفهوم الفجوة الغذائية واقعها الراهن في الدول النامية ص292

13ـــ عامر عامر: محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث العدد08، 2010.

14 ـــ صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) 1988 م، مأخوذة (أبحاث اقتصادية و إدارية العدد الخامس جوان 2009 م ، موضوع البيئة ، و الزراعة المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا ، د. زغيب مليكة و أ. قمري زينة) على الموقع :

www.univ-biskra.dz/rem/Revue_05/-%20article%20%2006.pdf(08/12/2012

15- www/eldjazaironline.net/02/national

16ـ غربي فوزية:الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي ، حالة الجزائر، الطبعة الأولى بيروت 2010 م.